Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

Available online at http://proceedings.sriweb.org

The 10th International Scientific Conference

Under the Title
"Geophysical, Social, Human and Natural Challenges in a Changing Environment"

المؤتمر العلمي الدولي العاشر

تحت عنوان "التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة"

25 – 26يوليو – تموز 2019 – اسطنبول–تركيا

http://kmshare.net/isac2019/

The role of civil society institutions in crime prevention

Dr. Abdullah Khalaf Awad Alrqqad

Assistant Professor

College of Basic and Human Sciences

German - Jordanian University

دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة

د. عبدالله خلف عواد الرقاد

استاذ مساعد

كلية العلوم الاساسية والانسانية

الجامعة الألمانية الأردنية

abdallah.raggad@gju.edu.jo

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

الأردن – 2019م

ملخص البحث

يستوجب على كافة الدول والحكومات أن تتعاون معاً في مواجهة هذه الشبكات والجماعات والتنظيمات والتي تحاول استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في تهديد الأفراد والأسر والمجتمعات وزعزعة استقرارها ، ولكي يتم مواجهة ذلك لابد من التساند على كافة المستويات ، وتمثل مؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها دوراً حيوياً وهاماً في توعية وتوجيه وتعليم الشباب وكافة فئات المجتمع إلى عدم إساءة استخدام التكنولوجيا وتقنيات المعلومات ، ولكي يتم تفعيل هذا الدور لابد من العمل على ثلاث مستويات هامة في كافة المجتمعات ، المستوى الأول المستوى الفردي وذلك لتوعية وتوجيه الأفراد بالأخطار والعقوبات الجنائية والمرئية التي تنتج من سوء استخدام التكنولوجيا في الأضرار بممتلكات الغير هذا في الدنيا بالإضافة إلى عقاب الله في الأخرة ويتم ذلك من خلال المحاضرات والندوات الدينية والثقافية والعلمية بالمؤسسات والجهات المختلفة لمستخدمي التكنولوجيا ، كما يتم التعامل على المستوى الثاني وهو مستوى الجماعات والأسرة حيث تشكل دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية وتعديل السلوكيات والقيم والاتجاهات ومحاربة الجريمه بشتى انواعها ، والتعامل الثالث يتم من خلال المستوى المؤسسي والذي تشكل فيه المؤسسات الدينية مثل المسجد ودور العبادة والمدارس والجامعات دوراً هاماً في توجيه وتعليم الشباب المحافظة على التكنولوجيا لدورها في تقدم وازدهار المجتمع وإشباع احتياجات أفراده وكذلك محاربة الجريمه والحد منها، وأؤكد هنا أنه إذا قامت تلك المؤسسات بجهد مخلص ومنظم ، وتخطيط علمي ، وتنسيق للجهود ، وتوظيف للإمكانات المتاحة ، ووضع الخطط التي توفر الاستراتيجيات التي تساهم في تثقيف المواطنين ضد الجريمه ، فإن هذه الإستراتيجيات سوف تتمكن من إقامة مجتمع نظيف خالي من الجرائم، وبناء

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

إنسان سليم العقل يعرف كيفيه التعامل لتفادي الجريمه والانحراف، تعريف الافراد بحقوقهم وواجباتهم وأن يكونو حريص على عليها ، وتعريفهم بحقوق الآخرين ، لخلق جيل قادر ومتفان في أداء واجباته .

مقدمة

رغم التقدم الهائل الذي شهدته الإنسانية خلال القرن الماضي في مختلف الميادين العلمية والدراسات الاجتماعية والأبحاث ، وخاصة فيما يتعلق منها بعوامل الإجرام والسياسة العقابية فإن حجم الجرائم قد ازاد وتشعبت صورها ، وأصبحت تهدد كيان المجمعات الحديثة ، وهذا يعكس عجز الجزاءات التقليدية عن منعها ، مما يستوجب إعادة النظر ليس فقط بالبحث عن بدائل لها وإنما برسم سياسة وقائية تكشف عن أسباب هذا الداء الخطير للعمل على الوقاية منه ومن ثم تجنب آثاره على الفرد والمجتمع[1] .

تقوم منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في البلدان التي وصلت إلى مستوى أفضل في مجال حماية الحقوق والحريات وذلك بحكم التطور الذي تولد عن تراكم ثقافي خلفة تجارب تلك المجتمعات ولما كان هذا النشاط الإنساني حديثاً على بلداتنا بحكم عمره الزمني القصير . فإننا بحاجة إلى تطوير مفاهيم هذا العمل المدني الراقي وتوطينه في ثقافتنا اليومية كسلوك يمارس في الواقع ويلمس أثره عامة المجتمع حتى تترسخ لدى عامة الناس نجاعتة وجدواه في المشاركة العامة ورفع الظلم وتهيئة الفرص لإعادة الانسجام الاجتماعي ومساعدة ضحايا الجريمة سواء كان مرتكبها أو من وقعت عليه[2] .

[1] - د. أحمد إبراهيم مصطفى سليمان – دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة ، بحث منشور ، مركز الإعلامي الأمني، كلية شرطه الشارقه،3.

[2] - المحامي محمد ناجي علاو ، دور منظمات المجتمع المدني في ملاحقة الجريمة ، بحث منشور ، جامعة صنعاء ، اليمن،ص4

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

حول هذا الموضوع تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في منع الجريمة من خلال تنمية الحس الأمني لدى المواطنين وتوعيتهم بكل المخاطر المحدقة بهم حيث يصبح كل مواطن مسؤولاً ضمن المنظومة الأمنية الشاملة .

أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع ، فهي تحصل في كل المجتمعات وليست محصورة في فئة معينة أو وسط اجتماعي محدد ، وكذلك هي ليست مرتبطة بوقت أو فترة معينة ، فهي نشأت منذ بداية التاريخ البشري غير أنها تختلف كماً ونوعاً من مجتمع لآخر ، ومن زمن إلى زمن ، وبما أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تمس أفراد المجتمع ، وأخطارها تقع عليهم ، والمجتمع يتأثر بذلك كله .

هنا نجد أن الأمن يعد مطلباً ضرورياً وحاجة ملحة ، وغريزة فطرية يحتاج إليها الفرد في جميع مراحل حياته ، كما يحتاج لها المجتمع ، والأمن متعدد الجوانب ، ويمكن إجمال هذه الجوانب في الأمن على الحياة بكل مقوماتها ، فالأمن في صورته ، المعاصرة هو المطلب الأول لنظام الدولة وهي سكك السبل لتحقيقه ودوامه . وأصبح محور الانتماء للسلطة هو شعور الفرد بالأمن داخل المجتمع ، فإذا أختل هذا الشعور ، أو تزعزع تصدع ذلك الولاء والانتماء[1] .

وإذا كانت مهمة الأمن هي محاربة الجريمة والمحافظة على الأمن والتصدي للعابثين بأمن الأمة ، فإن هذه المهمة – في الحقيقة – لا تقف عند هذا الحد بعينه ، بل لا بد من إيجاد مناخ فعال ومثمر من التعاون الناجح بين الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني ، في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار ، فبدون التعاون البناء ، فإن الجهود من طرف واحد تظل

[1] - إبراهيم بن عبد الرحمن الحيدر ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض ، خلال الفترة 1425/2/24/21 هـ ص3.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

محدودة الإمكانية ، وغير متكاملة ، وخير من يقوم بتعميق صور التعاون هي تلك المؤسسات بما تمتلك من تأثير وقدرة على تنمية الوعي الاجتماعي وتوطيد الانسجام الداخلي لضمان حماية الأمن والسيادة والرخاء[1] .

إن أمن الفرد والمجتمع لا يوهب ولا يمنح ، ولكنه يفرض بحكمه السياسية ، وحسن التدبير وإفراد التنمية وإقرار النظام ، والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية ، وكسب القدرة والمهارة على درء الأخطار والتماسك الاجتماعي ، والازدهار الاقتصادي ، ودعم الأجهزة الأمنية التي تقوم بحفظ الأمن .

وتعد أهمية الوقاية من الجريمة قبل وقوعها ، ركيزة أساسية في بناء السياسة الجنائية الحديثة ، ووقاية للمجتمع بأكمله ، بخلاف مكافحة الجريمة وضبطها[2] .

فلم يعد خافياً على المجتمعات المعاصرة أدراك أهميته وخطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في دعم شتى مجالات العمل الأمني من أجل مكافحة الجريمة ، بحيث تؤدي المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في الحيلولة دون وقوع الجريمة ، كما أنها تلعب دوراً رئيسياً في مكافحتها[3].

فعلى الجانب الأمني تستوجب مسؤولية المنظمات المدنية تنمية الحس الأمني لدى المواطنين وإيجاد اتجاهات إيجابية مثمرة لديهم ، والكشف الأمن والصادق عن الجهود الأمنية المبذولة وإطلاعهم على كافة الحقائق التي تتعلق بأمنهم وسلامتهم، وكذلك توعيتهم بكل المخاطر المحدقة بهم .

---

[1] - د. علي فايز الجحني ، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ، مركز الدراسات والبحوث ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2000م،ص5

[2] - ابراهيم الصرايرة ، أمن المجتمع مسؤولية مشتركة بين المواطن والأجهزة الأمنية ، محاضرات الموسم الثقافي، جامعة مؤتة 2003م.ص12.

[3] - منظمات المجتمع المدني في مكافحة الأرهاب ، منشورات المجمع العالمي للسلام الإسلامي – طهران ، 2010م .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

وفي ضوء المستجدات الأمنية التي تموج بها الساحة الأمنية في ظل موجات العولمة الدولية ، وفي إطار مواجهة الجرائم المستحدثة (جريمة الاتجار بالبشر – الجريمة المعلوماتية – جريمة غسل الأموال) والجرائم الخطرة (الجريمة الإرهابية – الجريمة المنظمة) أدركت الشرطة ومنظمات المجتمع المدني ضرورة وجود علاقة تبادلية تسفر عن إيجاد آلية فعالة للحفاظ على الأمن والاستقرار ، وتصبح جزءاً في منظومة الأمن ، وتعد خطوة جريئة صائبة في سبيل التصدي لشرور الجريمة والتطرف والإرهاب[1] .

وفي هذا الصدد أسعى إلى محاولة استجلاء دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة من خلال هذه الدراسة وذلك في مبحثين على النحو التالي :-

المبحث الأول : ماهية مؤسسات المجتمع المدني .

المبحث الثاني : وسائل تحقيق فاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة .

المبحث الأول

مؤسسات المجتمع المدني

المفهوم :-

[1] - د. احمد ابراهيم مصطفى سليمان ، مرجع سابق، ص4.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

تم تعريف مؤسسات المجتمع المدني بأنها مجموعة من البني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تنتظم في إطارها شبكة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات والهياكل الاجتماعية المختلفة في المجتمع .

وتنشأ هذه المؤسسات الطوعية بمعزل عن الدولة لتعد من الفردية المجتمع السياسي بالسلطة ، وإن صفة الطوعية والاختيار هي أحد أهم سمات منظمات المجتمع المدني الأساسية فضلاً عن خضوعها لقواعد واضحة من ضمن تكويناتها في المجالات المتعددة كالمؤسسة التعليمية والدينية والإنتاجية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب والقوى السياسية[1] .

أما المفهوم للمجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يتمنع بحرية التشكيلات الذاتية الطوعية التي تهتم وترعى شؤوناً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية[2] .

والمجتمع المدني يمثل أسلوب حياة ونمطاً معيشياً معيناً وشقاً اقتصادياً أو بناءً اجتماعياً ، وبنية ثقافية محددة . وهو مقابل المجتمع البدوي أو الزراعي ، أي أنه حالة اجتماعية متطورة وحالة حضرية تمثل تفاعل الإنسان مع الطبيعة وسيطرته عليها ، وشيوع نمط من العلاقات الاجتماعية يختلف عن الحياة في البادية أو القرية، وأهم مظاهر المجتمع المدني التطور التكنولوجي ، والتقدم في مجال الصناعة وشيوع العلاقات الاجتماعية ، واهم ما يميز المجتمع المدني تطور التجارة والخدمات والانتماء إلى المدينة في مقابل الانتماء للعشيرة والقبيلة في المجتمع البدوي[3] .

---

[1] - د. نبيل محمد الخناق ، الشفافية التنظيمية 2006 ، ص10

[2] - منصور الحميري ، دروس حول المفاهيم الأساسية ، ما هو المجتمع المدني ، ص2 .

www.voborg/arabic/lessons/assn15,htm.

[3] - حسنين محمد تقي ، المجتمع المدني .

www.albagh.com/moson/fonon/2b0055a.3

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

وبالتالي يعتبر المجتمع المدني نسق سياسي متطور تتيح صيرورة تماسه وتفصله في مؤسسات مراقبة المشاركة السياسية[1] .

أما الأهداف التي تسعى لتحقيقها منظمات المجتمع المدني فهي رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدوله، وهذا يعني ابتعاد المنظمات من استهداف العمل السياسي ضد الدوله.

وتسعى لممارسة التطوير والإصلاح المستمر للدوله، وتحافظ على الحقوق الأساسية والمدنية للمجتمع ، وهذا يتطابق مع مفهوم "العقد الاجتماعي" الذي تحدث عنه الفيلسوف الانجليزي جون لوك .

يعتمد على التفاهم المستمرين أفراد المجتمع مع القضايا، وهذه الإفكار تشكل في المنظمات بصورة (غير مركزية) مكونة بالتالي شبكة من الهيئات المدنية لحفظ حقوق المجتمع ضمن الإطار الدستوري.

يعتبر المجتمع المدني الداعم الرئيس للمواطنة الصالحة، فالمواطن الصالح هو الذي يرعى شؤون مجتمعه دون تدخل أو تسلط الدولة وأيضاً منظمات المجتمع المدني تقوم على احتواء مفاصل المجتمع المدني كافة من منظمات شبابية ، وجمعيات مهنية ونقابات ، وقطاع خاص ، ودور صحافة الغير خاضعة لرقابة الدولة .

إذا منظمات المجتمع المدني يهذي بحاله ، تقوم بحماية الفرد من الانكشاف أمام الدولة ، وتؤمن استقلاليته عنها وهي مسؤولية عن حفظ سلوك الفرد من الاعتداء على الدولة أو تجاوز النظام[2] .

[1] - سعيد سعد وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، بيروت / ص79

[2] - محمد عبد البار الشيوط – تفعيل المجمع المدني في أطار المشروع الحضاري الإسلامي ، المنير الدولي للحوار الإسلامي 2004 ، صحيفة الصباح العدد 272 .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

بذلك تقوم بدور الوسيط بين الفرد والدولة ، وتنهض بمهمة تطبيقية داخل المجتمع نفسه

ماهية مؤسسات المجتمع المدني

ثمة اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم والجدل حلو طبيعته وأشكاله وأدواره . فالمعنى المشاع للمفهوم هو "المجتمع السياسي" الذي يحكمه القانون تحت سلطة الدولة ، لكن المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة ، بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية ، والاتحادات والنوادي الرياضية والجمعيات وجمعيات حقوق الإنسان ، واتحادات العمال وغيرها ، أي أن المجتمع المدني يتكون مما أطلق عليه اديوند بيرك الأسرة الكبيرة .

إذا مؤسسات المجتمع المدني ، تعتبر الجمعيات أو ما يطلق عليها أيضاً منظمات المجمع المدني من المؤسسات التي تلعب دوراً بارزاً لإحداث التنمية بكل صورها في المجتمع وكذلك التعامل مع المشكلات التي يعاني منها المجتمع والتي يصعب على المؤسسات الحكومية الضخمة التعامل معها مباشرة ، كما أنها ليست مكبلة بالقوانين والإجراءات التي لا بد أن تعمل في إطارها المؤسسات الحكومية مما يوضع أهمية العمل مع هذه الجمعيات واستثمار جهودها لمواجهة المشاكل التي يواجهها المجتمع وفي مقدمتها الجريمة[1] .

[1] - سامية أحمد جابر ، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث ، النظرية والتعيين – دار المعارف جامعة الاسكندرية ، 1983 ،ص41

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

لقي مصطلح المجتمع المدني رواجاً أكاديمياً في العقدين الماضيين سواء على الصعيد العالمي أو العربي ، ونلاحظ معنى المجتمع المدني بعملية تشوء وارتقاء تاريخيه في البيئة الغربية التي ولد فيها ، وعلى ذلك أصبح المجتمع المدني يقدم على أساس أنه مرجعية اجتماعية خارج الدولة أو تركز علية اتخاذ القرار في الدولة .

إلا أنه يجب الحذر وعدم الخلط الخاطئ لمفهوم المجتمع المدني ، حيث لوحظ أن كثير من الدراسات أخذت الطابع السياسي له ، ووضعت مفهوم المجتمع المدني دائما في تعاد مع الدولة ، ومن ناحية أخرى نجد أن تبلور المجتمع المدني في الوطن العربي وبزوره وتعاظم الحاجة له أصبحت حاجة ملحة في الوطن العربي أكثر من أي وقت مضى إن وجود مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات المتحضرة والمتمدنه هي خطوة ايجابية من قبيل تكامل الأدوار بين مؤسسات الحكومية والقطاع الاقتصادي أو الاجتماعي ، وأدوارها تشاركيه تكامليه ولابد لمؤسسات المجتمع المدني من تفعيل دورها للمشاركة في كثير من العمليات مع مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص في أدائها ، وهذا بالتالي يمكن للمؤسسات المجتمع المدني المعنية برفع توصياتها ومشاركاتها إلى الجهات الحكومية المعنية ، للأخذ بها وصولاً إلى أفضل ممارسة اجتماعية موجودة لمثل هذه الحالات ، ومن خلال التشارك بين كافة القطاعات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الواحد ، وبالتالي تمكين المجتمع من الرقي بخدماتها وأدائه مما ينعكس على الحياة للفرد والمجتمع .

تعد مؤسسات المجتمع المدني بكافة دول العالم ومنها الدول العربية وخاصة بالوقت الحالي ، إحدى أبرز مكونات المجتمع المدني منذ استقلال وتأسيس الدول وبخاصة العربية ، حيث نجد أن السلطه التسريعيه بكافة الدول أخذ يوضع القوانين واللوائح المنظمة لعمل هذه المؤسسات وعلاقتها بالدولة ، وتطور هذا العمل بتطور الدول وتعددت وظائفه

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

ومهامه وأنشطته مع مرور الزمن ، لتواكب وتوافق التطور وحاجة المجتمع لذلك ، وبالتالي أصب يقع على عاتقها دوراً كبيراً في خدمة وتنمية المجتمع والإفراد على حداً سواء[1] .

وأهمية دور منظمات المجتمع المدني ما انفكت تزايد وتتضخم وتكسني بعدا دولياً يتجاوز الحدود الوطنية للدول ، بفضل اتساع هامش تراجع الدولة وهيئاتها الرسمية في ظل الأنظمة الليبرالية ، فضلاً عن محدودية هذه الدول في الاضطلاع بمهمة تدبير جميع القطاعات الخدماتية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية ، بالإضافة كذلك إلى تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية عضوياً بمنظمات مدنية غير رسمية على المستوى الداخلي لمختلف دول العالم[2] .

من جهة أخرى، فإن اتساع رقعة المجتمع المدني داخل دولة معينة ، وإشرافه على قطاعات متعددة ، ومساهمته إلى جانب الدولة في تدبير مجالات مختلفة ، بات ينظر إليه اليوم من زاوية المنتظم الدولي ، على أنه مؤشر إيجابي لمدى تطور الدولة ، واحترامها لالتزاماتها الدولية ، وقابليتها لاستيعاب المبادرات الفردية والمجتمعية الصادرة عن هيئات غير رسمية ، وقدرتها على بلورة مقاربات مندمجة مع منظمات مدنية لخدمة مشاريع حيوية في الدولة . فلجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة مثلاً ، تنظر إلى مشاركة المجتمع المدني في تكوين وتدريب الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون ، وفي صيغة التقارير البديلة في مجال مناهضة التعذيب ، وفي مشاركتها في زيارات المؤسسات العقابية والإصلاحية على أن تطور مفصلي في

[1] - خالد جاسم ابراهي الحوسني ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثرها في تنمية المجتمع في دولة الأمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ص10 .

[2] - عبدالله حمودي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي ، دار توبقال ، الدار البيضاء المغرب ، 1998 ، ص10.

www.annabaa.org/nbanews.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

مسار احترام شرائع حقوق الإنسان ، والتزام صريح من جانب الدول بتعهداتها إزاء المنتظم الدول يفي مجال احترام الحقوق الفردية وكفالة الحرية الجماعية[1] .

وقد أصبح للمجتمع المدني دور هام في التنمية خلال العقدين الماضيين ، ويرجع ازدياد قوة المجتمع المدني إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة ، ذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في العملية التنموية .

أن أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني تكمن في قدراتها على غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة واحترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى ما تشكله من ضوابط على الكافة لاحترام الدستور والقانون ، ومن ثمة فهي تعد في كافة صورها وأشكالها جزءاً لا يتجزأ من النظام العام[2] .

إن المجتمع المدني ليس مصطلحاً جديداً فقط وإنما هو تعبير عن متغيرات العصر التي تصبح فيه المؤسسات غير الحكومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع بصورة غير تقليدية وأكثر تحرراً ، ومن هنا كان الاهتمام بدور المجتمع المدني في مواجهة الجريمة[3] .

نجد مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً في منع الجريمة من خلال الحس الأمني لدى المواطنين وتوعيتهم بكل المخاطر المحدقة بهم حيث يصبح كل مواطن مسؤولاً ضمن المنظومة الأمنية الشاملة[1] .

---

[1] - سبيك ابوبكر ، ورقة بحثية مقدمة للحلقة العلمية "منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن الشامل " ، الادارة العامة للأمن القومي ، المغرب ، خلال الفترة 28 – 2011/11/30م ص2

[2] - د. علي محمد جعفر ، مكافحة الجريمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت لبنان ، 1998 ، ص18 .

[3] - د. سامية أحمد جابر ، مرجع سابق ، ص45.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

ومن أجل استفادة المجتمع من كل الطاقات والأنشطة المدنية كفلت الدولة حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية على الوجه المبين بالقانون .

كم يتم إنشاء النقابات والاتحادات على أسس ديمقراطية وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وهو ما أكدته جميع دساتير الدولة بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام .

وتأسيساً على ما سبق لم تعد النظرية الأمنية أحادية الجانب ، بل تطور تبعاً لتطور المجتمعات ، فنادى المفكرون والمختصون ومؤسسات المجتمع المدني بنظرية الأمن الشامل أو بتعدد الجوانب ، فأصبح الأمن أشمل تصوراً ، ليشمل كل ما يمس أمن المواطن وراحته واستقراره[2] .

وتطور النظرية الأمنية استلزم بالضرورة تطور المسؤولية ، فلم تعد الأجهزة الأمنية وحدها هي المسؤولية عن الحفاظ على أمن ومكتسبات الدولة – وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر من المسؤولية – فأصبح جميع أجهزة الدولة الرسمية والمدنية بل أصبح كل مواطن مسؤولاً ضمن هذه المنظومة الشاملة في المسؤولية .

المبحث الثاني

وسائل تحقيق فاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة

---

[1] - باسم زيتون ، دور المجتمع في منع الجريمة ، مجلة كلية الشرطة ، العدد (14061) ، تاريخ 2014/11/17 ، سوريا .

[2] - د. علي فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ، مركز الدراسات والبحوث ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2000م ص6.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

لم يتحقق الاهتمام بمسؤولية المجتمع عن الجريمة إلا بعد أن تولت الدولة بمختلف أجهزتها تنظيم مسؤولية الأفراد والإشراف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واتساع دورها ووظائفها في هذا العصر ، وانصراف علماء القانون والاجتماع وعلماء النفس ومؤسسات المجتمع المدني إلى البحث عن أسباب الجريمة والذي أدى في مراحله المتقدمة إلى اعتبار أن العوامل الاجتماعية تطغى على غيرها من العوامل في هذا النطاق ، وبالتالي فإن المجتمع يتحمل المسؤولية إلى جانب الفرد في انتشار هذه الظاهرة ، فشخصية المجرم في الغالب هي وليدة للظروف الاجتماعية التي ينشأ ويعيش فيها ، لذلك فإن واجب المجتمع هو وضع السياسة التي تحد من انتشار الجريمة ، أو تعمل على القضاء عليها .

وبعد الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ وتنمية الوعي الأمني لدى المواطنين بالآثار السلبية المترتبة على الجريمة ، وحفزهم على المشاركة في تنمية المجتمع ، ومواجهة التحديات الطارئة، وذلك في إطار من الموضوعية أمراً ضرورياً وحيوياً يؤدي إلى تهيئة رأي عام مستنير قادر على تنمية الحس الأمني وتعميق الولاء والانتماء للوطن ، وبالتالي القيام بدوره في مساندة معظم الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى مواجهة الجريمة .

ويمكن أن أقدم نماذج للدور التي تقوم به بعض مؤسسات المجتمع المدني في شأن الحد من مخاطر الجريمة[1] .

1– دور الأسرة في الحد من الجريمة :

تبدو أهمية العوامل الإجمالية التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة التي تتفاقم يوماً بعد أخر في مختلف المجتمعات ، هي العوامل الأسرية ، وتأتي أهمية من جهة أخرى في أنه يبحث في هذه العوامل ضمن المجتمع الذي يفتقر إلى التوجيه والدراسات والتي تساعد ببعض المقترحات التي يستفيد منها المجتمع للحد من انتشار الجريمة .

[1] - د. أحمد ابراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص8

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

والهدف من هذا هو التعرف على العلاقة بين الحالة الأسرية وارتكاب الأفراد للجريمة ومن ثم الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في تفعيل دور الأسرة في مكافحة الجريمة[1] .

حيث أن هناك أربع وظائف رئيسية يضطلع بها الشق الأسري داخل بناء المجتمع ، أي عندما تحدث جريمة فأنها تؤثر على الانساق الاجتماعية كافة ، وتفرض على كل نسق مقاومة الجريمة من خلال مراجعة وتعديل الوظائف التي تقوم بها الأسرة لضمان استقرار التوازن في المجتمع. وفي مجال دور الأسرة في مقاومة الجريمة فأنه يضطلع بالوظائف التالية :-

1- تهيئة حاجات الأسرة .

2- تهيئة أفراد اجتماعين ودفعهم للمجتمع .

3- غرس الفضائل الروحية والدينية .

4- التركيز على تربية أبنائها تربية جيدة[2] .

إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت إلى الجريمة كظاهرة اجتماعية ، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لإرتكاب الجريمة ، فليس هناك شك في أن وجد الأسرة في حد ذاته يعد عاملاً من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية السوية . لأن وجود الأسرة هو الذي يسمح

[1] - د. محمد زكي أبو عامر ، دراسة في علم الأجرام والعقاب ، ص210

[2] - محمد عقلة ، نظام الأسرة في الإسلام 1983 ، عمان ، مكتبة الرسالة الحديثة ، ص28 ، وأيضاً ابراهيم نافع : كابوس الإرهاب 1998 ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ن ص56 .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية . لأن ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها إلى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية ، فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع . إذ تبدأ علاقة الأسرة مع الأبناء منذ ميلادهم ، حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة ، والتأثير في استجابات الفرد عند النضج[1] .

تعد الأسرة هي المؤسسة الوحيدة الأولى في المجتمع التي غالباً ما تكون فيها العلاقات بين أفرادها علاقة مباشرة ، وكذلك هي المؤسسة الأولى التي يتم من خلالها تنشئة الفرد ، ويكتسب فيها الفرد كثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة ، بذلك تعد المؤسسة الأولى والوحيدة التي يجد فيها الفرد أمنه وسكنه وطمأنينته[2] . ويعد النسق الأسري الهيكل المكون للنظام الأسري والمحتوى على تكوينها ونطاقها ووظائفها وعلاقة أفرادها ببعضهم البعض ودور كل عضو من أعضاء الأسرة فيها ، وهو أهم كيان اجتماعي من حيث أدواره ووظائفه ، إذ أن صلاح هذه الوحدات الصغيرة هو صلاح حقيقي للمجتمع .

تعتبر الأسرة أهم جماعة اجتماعية تسمهم في الوقاية من الجريمة ، ويقدر ما تكون العناية بالأسرة تكون قدرتها على مواجهة الأعباء التي تتحملها في سبيل تربية أبنائها وحمايتهم من الانحراف ، وإصلاح اعوجاجهم في الوقاية من الجريمة[3] .

---

[1] - سونيا هانت وجنيفر هيلتر ، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية ، ترجمة الدكتور قيس النوري ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1988م ، ص166 .

[2] - عمر التويهي الشيباني ، دور التربية في قيام الفرد والمجتمع 1982 ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والأعلام والتوزيع ، ص63.

[3] - د. محمد نيازي حتاتة ، حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، مطبعة كلية الشرطة ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، الجزء الأول 1995م ، ص41 .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

فالأسرة أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي فدورها المهم في حماية أفرادها ، من الأمراض الاجتماعية ، باعتبارها البوتقة التي تنصهر فيها شخصيات أفرادها ، وتكتسب فيها القيم والعادات والتقاليد الحميدة ، وحب الوطن والانتماء إليه ، حيث ثبت عملياً أن التفكك الأسري يترك الفرص لأفرادها للخروج على المألوف وعلى السلوك المجتمعي القويم[1] .

لذلك يكون الدور الأول في صلاح الأبناء هو صلاح الأسرة ، والأساس الأول في صلاح الأسرة هو صلاح الزوجين ، ويترتب على سلوك الزوجين أثراً عظيماً ينعكس على تربية الأبناء ، لأن الأسرة تعد المعقل الأول الذي ينشأ فيه الأبناء ، وهي أهم خلية يتكون منها المجتمع الأسري ؛ فإذا صلحت صلح المجتمع البشري كله[2] .

بما أنه يقع على عاتق الأسرة مسؤولية عظمى في تربية الأولاد على صالح الأخلاق والأعمال ، ولم يعد المجال يحتاج إلى تدليل على أهمية الأسرة في تربية أبنائها تربية صالحة تقوم على ركائز الأيمان الصحيح ، والقيام بالواجبات المطلوبة منهم كأفراد فعالين في المجتمع ومن ذلك تربية الحس الأمني القائم على فهم الأنظمة والقوانين المعمول بها في البلاد فيما يخص المجال الذي يمارس فيه الوالد نشاطه سواء كان قيادة مركبة أو تعامل مع مؤسسات حكومية أو أهلية بحيث يعرف الواجبات والحقوق ، ويتجنب الوقوع في الخلافات ، ويعطي أهمية بالغة لممارسة دور مواطن صالح يحمي مجتمعه من كل ما يريد به شراً وعين تحرسه وتمنع من يريد الإيقاع الضرر للوطن أو من يعيشون على ترابه ، ويكون مرجعيته كما جاء بها

[1] - د. احمد ابراهيم مصطفى ، دور وسائل الأعلام ومؤسسات المجتمع المدني من اجل التعدي للجريمة .

[2] - د. احمد بن عبد الكريم عتوم ، بحث عن الدور التربوي للمؤسسات الاجتماعية في تحقيق مفهوم الشرطة المجتمعية ، جامعة الملك خالد ، كلية التربية ، ص6.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

الدين الإسلامي وهم العلماء الكبار الثقات وولاة لأمر الذين يسعون لمصلحة الوطن العليا ، ومن الاعمال التي يمكن أن تقوم بها الأسر للمشاركة في تفعيل الجهود الأمنية مما يلي[1] :

- عمل اللقاءات العائلية التي تدور فيها النقاشات حول دور الأسرة للمشاركة في ترسيخ وإرساء الأمن في البلاد ، وتنظيم المسابقات بين كافة أفراد الأسرة الكبار والصغار والذكور والإناث حل موضوعات أمنية بالتنسيق مع المؤسسات الأمنية لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها .

- تربية الأبناء على الثقة برجال الأمن وأنهم جزء من هذا المجتمع وقد يكون أحدهم والد لأحد زملائك في الحي أو المدرسة ، وأنه يؤدي عمله كما يؤدي سائر الأفراد في المجتمع من أصحاب المهن الأخرى أعمالهم كالأطباء والمهندسين والمهنيين والمعلمين وغيرهم .

- عدم التردد في الاتصال برجال الأمن عندما يلاحظ على أحد الأولاد سلوكاً غير سوي قد تكون نواتجه لا تحمد عقابها ، أن تم التستر عليه وتعد بذلك المحاولات اللازمة لإصلاحه داخل الأسرة .

إن الأسرة إذا أحسنت أداء رسالتها تجاه أبنائها فإنها تساهم في تكوين مجتمع فاضل يصد عن الانحرافات والميل إلى الإجرام والإرهاب ، أما إذا تكاسلت وتهاونت في أداء هذه الرسالة فإنها تساهم في سلوك أبنائها طريق الإجرام وارتكاب الجرائم . ويقع على الأسرة جانب كبير ومسؤولية عظيمة تتمثل بتنشئة أبناءها ، ويمكن تلخيص هذه المسؤوليات اتجاه الأبناء لوقايتهم من الإجرام بشتى أنواعها في النقاط التالية :-

[1] - صالح بن ابراهيم ، الصنيع ،المواطن رجل الأمن الأول لتحقيق مفهوم الشرطة المختصة، بحث مقدم لندوة مسؤولية الجميع في دورته السنوية الأولى ، الرياض 2008 ص 52.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

1- التركيز على الجوانب الإيمانية ، والأعتقادية ، والتعبدية ، وغرس حقائقها في نفوس الأبناء ، وتعليمهم أداء الحقوق بأسلوب مناسب ميسر محبوب ومرغوب .

2- أن يغرس في نفس الابن الإيثار ، والعفو ، والتقوى ، والرحمة ، والجرأة ، والشجاعة ، ويوجه إلى التسامح والتعاون ، وأقدام الوالدين ، وكبار السن ورعاية الجيران ، وصلة الأرحام .

3- أن يعلم الابن الآداب الإسلامية في التعامل مع الآخرين[1] .

4- تحذير الابن من المفاهيم الضالة ، والأفكار الباطلة ، ومن مصاحبة المنحرفين والمتشردين ، وكل ما ورد تحريمه في الكتاب والسنة ، فالتحريم الدائم يوصل في قلب الابن ، كراهية الشر والفساد ، ويرث في نفسه التطور من خواطر الزيغ والانحلال .

5- تعويد الابن على منهج ديني يعمل به في اليوم والليلة ، تذكر الأدعية النبوية ، والصلاة .

6- يجب على الوالدين التعرف على سلوك أبنائهم، ومسيرتهم ، وميولهم وهواياتهم ، وأصدقائهم ، وكيف يقضون وقت فراغهم، وصياغة فكر أولادهم ، وبالتالي تكوين شخصيتهم وتوجيههم الوجهة الصحيحة[2].

ولكي تحقق الأسرة الهدف المرجو منها ، وجب على ولي الأمر من المسلمين أن يعملوا على تحقيق الأسرة ، وتسير ظروف سلامتها ، وفتح الذرائع أمام ما يحفظها وتقويتها في المجتمع[3] .

---

[1] - د. حسن أبو عزة ، الأسرة السعيدة في رحاب الإسلام ، الرياض ، عالم الكتب ، 1417 هـ ، ص56.

[2] - د. عبدالله ناجح علوان ، تربية الأولاد في الإسلام ، الجزء الثاني ، مصر ، دار السلام 1414 هـ ، ص839 .

[3] - د. محمد البشير ، دور الأسرة في تكوين شخصية الشاب ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1409 هـ ، ص198.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

2- الدور التربوي للمؤسسات التعليمية في الحد من الجريمة :

تلعب المؤسسات التعليمية دوراً بالغ الأهمية في تهذيب النفس للحد من التصرفات الإجرامية التي قد تدور بخلد صاحبها ، وإذا اجتمع للمرء العلم والالتزام الديني صح سلوكه وظهرت دوافعه ونوازعه الصالحة ، وفي هذا السياق نصت الإستراتيجية العربية لمكافحة الجريمة الإرهاب ، في البند أولاً/أ/2 على أهمية تضمين المناهج التعليمية القيم الروحية والأخلاقية والتربوية كتدبير من تدابير الوقاية من الجريمة الإرهاب[1] .

تعد المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي لجأت إليها المجتمعات الحديثة ، وذلك لحاجات تربوية وتعليمية ، فالمؤسسات التعليمية لها نصيب كبير في بناء فكر الإنسان وإعداده لمواجهة الحياة بكافة أصنافها وضروبها .

وهناك علاقة قوية ومتينة وارتباط وطيد بين المؤسسات التعليمية وبين الأسرة ، فكلاهما يهتمان بالجانب التربوي والتعليمي في حياة الفرد ، وتأتي المؤسسات التعليمية لتكمل ما بدأته الأسرة ، وتأخذ على عاتقها تكملة الوظيفة التربوية في حياة النشء ليكونوا مواطنين صالحين يحملون رسالة العلم والتربية لخدمة وطنهم وتحقيق أمنه وتقدمه .

إن جهود المؤسسات التعليمية في مجال الوقاية من الجريمة لا يمكن أن ينجح بدون دعم الأسرة ، كما أن وجود الطالب في المدرسة له أثر كبير في ربطه بأسرته ومدرسته ومجتمعه ؛ وهذا يساهم في تكوينه ونموه متشبعاً بالقيم الإنسانية ، مرتبطاً باندماجه في المجتمع ، ليصبح رجل اجتماعي مهذب يعيش أفراح وأتراح مجتمعه[2] .

---

[1] - د. أحمد بن عبدالكريم غنوم ، مرجع سابق ، ص7.

[2] - عمر بن حزام بن قرملة ، رسالة ماجستير ، دور مؤسسات المجتمع المدني ، جامعة نايف للعلوم الأمنية 2007 ، ص195.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

وبما أن مؤسسات التربية والتعليم والتعليم العالي في أغلب المجتمعات ، تعد وسائل لترجمة أهداف اجتماعية إلى واقع. هي تتمثل في سلوك وأخلاقيات المجتمع ، وإذا تم الرجوع إلى النظم السياسية التربوية للمجتمع ، نلاحظ أنها وضعت وفق صيغ محددة ترتبط بأهداف وتطلعات المجتمع ، ومن المعروف أن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع يسهم في دعم هذه المؤسسات التربوية التعليمية ، فإنه يقوم بذلك انطلاقاً من دور التربية في رقي واستقرار الجمعيات الإنسانية . فهي تتحمل مسؤولية أداء وظائفها أمام الجميع محافظة بذلك على تقاليده وثقافته ، وتنشئة أفراده[1] .

كما يقع على هذه المؤسسات حسن اختيار المعلم باعتباره الأساس الذي تقوم عليه خطة الدولة في تأهيل طلبة المرحل التعليمية المختلفة ، كما أن الاهتمام بطلبة المدارس والجامعات سيقضي على الكثير من مشكلات تجنيد الشباب واستخدامهم كأدوات تنفيذ في أيدي التنظيمات الإجرامية .

فيجب أن تحرص المؤسسات التعليمية على الربط بين الجريمة والمصالح المباشرة للمواطنين وحرياتهم وأرواحهم ، بهدف حثهم على المشاركة الفعالة في مواجهة الجريمة .

كما يجب التأكيد على أن نقص مستوى التعليم أو انعدامه قد يؤثر سلبياً على الفرد في حياته ، وهو وإن لم يكن سبباً مباشراً ودافعاً لارتكاب الجريمة ، إلا أن الظروف المعيشية غير الملائمة تضع الفرد في حالة اقتصادية فقيرة ، وبيئة غير متعلمة مما يهيئ له الظروف المناسبة لاختلاط فاسد أو رفقة سيئة ، وهذا يشكل البداية لتكوين السلوك الجانح .

[1] - د. محمد أحمد كريم ، بحوث ودراسات في التربية ، جدة ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، 1403 هـ ، ص45.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

إننا في مرحلة بناء وتطوير وإصلاحات اقتصادية تصيبها الجريمة بالضرر ولهذا فإن المؤسسات التعليمية مطالبة بأن تكشف المفاهيم الخاطئة ، وتسد منابع الانحراف وتحمي الشباب من الوقوع في براثن الجريمة ، وأن تنهض بدورها الأساسي في تعليم المهارات ، وتوصيل المعرفة ، وتفسير التراث والتقاليد التي يريد المجتمع نقلها من جيل إلى جيل ، وتبلور القدرة على التكيف والتوافق والتعبير الاجتماعي[1] .

ومما لا شك فيه أن التعليم يؤدي عملاً حيوياً ومهماً في الحفاظ على تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع الضرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله والتي تنعكس بالضرورة على مكتسبات الوطن الأمنية .

إن للمؤسسات التعليمية دور بالغ الأهمية في تنشئة الفرد وتنمية شخصيته الاجتماعية وتأهيله ، فالطفل يبدأ في دخول المجتمع الكبير من خلال المدرسة ، ومنه يبدأ في تعلم ما ينعكس على سلوكه وطبعه وتكيفه مع المجتمع الذي يعيش فيه ؛ مزوداً بالقيم والمفاهيم التي تحدد دوره نحو خدمة مجتمعه وأمته .

وهناك علاقة واضحة بين مفهوم التوعية الأمنية ومفهوم التربية ، فالتربية تتميز بأنها عملية اجتماعية توائم بين متطلبات الفرد وقيم المجتمع ومعاييره، وأهم الوسائل التي تؤدي بها التربية في هذه المجال هي المؤسسات التعليمة والمناهج الدراسية، بحيث يكون المنهج مكثفاً وقوياً ويتناسب مع ما يواجهه مجمعنا من تحديات أمنية كبيرة، كما لا بد أن يكون

[1] - د. علي فايز االجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ، مرجع سابق ، ص95

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

هذا التطوير متنوعاً ومتدرجاً مع إمكانيات الدارسين وقدراتهم الإدراكية، ومسايراً لبيئة المجتمع وثقافته وتراثه، وقادراً على التصدي للقيم الأمنية السلبية التي تصاحب التغير الاجتماعي[1].

ويعد التعليم بكافة مؤسساته المنتشرة في أنحاء العالم ومنها العالم العربي ، وبكوادره التعليمية ومناهجه التربوية ، المتفاعلة مع حاجات النشء المعاصرة ومتطلباته المتناهية من أهم الضرورات الاجتماعية التي توفر للمجتمع حاجاته الضرورية ومن أبرز هذه الحاجات ، توفير الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع معاً[2] .

ومن أهمية الأمن وأولوية حاجته يعتبر من أهم مطالب الحياة لضرورته في تحقيق مصالح الأفراد والجماعات ، حيث له معنى شامل في حياة الإنسان ، فهو يشمل أمنه على حياته ، وعقيدته ، وموارده المادية وهويته الفكرية والثقافية ، وكذلك الدول تحتاج إلى ضمان أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، فبدون تحقيقها لم تتمكن من النهوض بشعوبها والتطلع إلى مستقبل أفضل[3] .

ونتيجة لأهمية الأمن وحاجة الماسة ، يمكن للمؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدني ، أن تسهم في تحقيقه من خلال ، قيام المؤسسات التربوية بمواصلة عملية التنشئة الاجتماعية من أجل تكوين شخصية الطالب ، وضمان إلمامه بما حوله وكذلك تعريف الطالب بوظائفه الاجتماعية ، لأن المدرسة مجتمع صغير يهيئ للمجتمع الكبير ،

[1] - د. احمد عبد الكريم غنوم، مرجع سابق ، ص7 ، وأيضاً د. طارق ضنجي وآخرون ، دور مؤسسات التعليم في نشر الوعي الأمني والوقاية من الجنوح ، ندوة دور مؤسسات الأعلام والتنشئة في نشر الدعي الأمني ومحاصرة الجريمة ، الأمارات العربية المتحدة ، ص542.

[2] - عمر بن حزام بن ناصر بن قرملة ، مرجع سابق ، ص195.

[3] - عبدالله عبد المحسن التركي ، الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام ، الرياض ، وزارة الشؤون والدعوة والإرشاد ، 1407 هـ ، ص8 ، ---وأيضاً محمد إبراهيم ، الأمن مفهومه الشامل وأهمية التعليم في تكوينه والتوعية به ، بحث منشور من أعمال المؤتمر العربي للتعليم والأمن ، الرياض ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 1420 هـ ، ص31.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

ولا بد من توسيع نطاق التعامل والعلاقات الإنسانية والتفاعل مع الفئات المجتمعية المختلفة من خلال المدرسة ليحث فيها .

أيضاً ربط العلاقات بالثقافة السائدة في المجتمع وتعريفهم بتراث أمتهم ، مع بث روح التجديد والإبداع والتألق ، تجاوباً مع المستجدات والمتغيرات . هذا مع تكامل وتكاثف الجهود التربوية بين البيت والمدرسة والجامعة ، من أجل تكوين جيل نافع عرف حقوقه وواجباته على الوجه المطلوب .

بهذا لا بد من ربط الأنشطة التربوية والتعليمية بالجهود المجتمعية من أجل أيجاد نشء متوازن وسوى محاط بسياج من القيم الدينية والأخلاقية وهذا يؤدي بالتالي إلى اتسامة مع المحيط الذي يعيش فيه ويجعله عنصراً مشاركاً وعضواً فعالاً ، بحيث أن تأهيل السلوك الأمني في ممارسة الفرد والمجتمع لا يستقيم إلا من خلال ربط وسائط التربية والتعليم .

ولا يتحقق الأمن في المجتمع ، إلا بالاستفادة من وسائل التعليم ومزاياه وتأثيره ووقاية المجتمع من الجريمة بشكل عام ، ومسؤولية مواجه الجريمة لا تقع فقط على عاتق أجهزة الأمن فقط ، وإنما تتعدى إلى جميع المؤسسات ومنها التعليمية[1] .

وفي سياق متصل ، يمكن الحديث ، أيضاً عن دور منظمات المجتمع المدني في بلورة مقارنة أمنية فعلية وفعالة لمكافحة العنف في محيط المؤسسات التعليمة ، ذلك أن تطهير الفضاء المدرسي من السلوك المشوبة بعد الشرعية من قبيل التحرش الجنس وترويج المخدرات والعنف الجسدي والسرقات بالنشل ... يحتاج إلى مقاربة أمنية مندمجة تساهم فيها مصالح الأمن في الشق الوقائي والزجري ، بينما تضطلع فيها جمعيات أباء وأولياء التلاميذ والأطر التربوية والجمعيات

[1] - مصطفى كادة، واقع التعليم ، بحث منشور من أعمال المؤتمر العربي للتعليم ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 1420 هـ، ص24

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

المدنية العامة في النسيج الجمعوي بدور توعوي تحسيسي ، لخلق نوع من المناعة لدى التلاميذ ضد بعض أنواع الجرائم خاصة الإدمان على المخدرات[1] .

إما عن أهمية الجامعات ومعاهد التعليم العليا في تنمية الوعي الأمني ومحاربة الجريمة ، تعد المدارس والجامعات الركيزة الأساسية والمنبع الرئيس الذي يكسب من خلاله الإنسان العلم والمعرفة. وفي مراحلها المتدرجة تتكامل فروع العلم وتتسع أفاق المعرفة وتنمو المهارات وتحسس السلوكيات . ففي المرحلة التعليمية يكون طالب العلم على استعداد لتلقي كل ما من شأنه أن يؤثر إيجابياً في تحسين سلوكياته وعاداته ، وبخاصة ما ينعكس منها على زيادة فرص الأمن لشخصه ولأسرته . لذا يجب أن يتم تزويد الطلاب بجرعات وقائية يراعي فيها التأثير على حس الطالب وانتمائه الاجتماعي بما يدفعه نحو الميل التلقائي إلى التمسك والالتزام بالنظم والتعليمات في كافة سلوكياته . كما ينبغي على الجامعات الاهتمام بتدعيم انتماء هؤلاء الشباب لمجتمعهم ، وارتباطهم بأهدافه وقضاياه الأساسية ، من خلال التحريك الفاعل لطاقات الشباب ومن أهمها الطاقات المعنوية التي تتمثل في القيم الدينية والثقافية التي تنعكس على سلوك الأفراد والجماعات وفي حوافزهم ودوافعهم الإنسانية ، في تعاملهم مع بعضهم البعض ، وفي المواقف الاجتماعية والظروف المحيطة بهم .

ومن الأهمية أن يتعلم الطالب كيف يتحقق أمن المجتمع بصفة عامة وأمنه بصفة خاصة من خلال تهيئة نفسية واجتماعية للتكيف مع القيم والآمال وتطلعات مجتمع ينشد السلوكيات المثالية الجماعية التي تحقق الأمن والأمان[2] .

[1] - سبيك ابو بكر ، مرجع سابق ، ص11.

[2] - حميد عبدالقادر البنا ، دور إدارة المنهاج بوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد الخامس ، العدد الأول 1996 ، شرطة الشارقة ، ص402.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

ولكي يزداد ارتباط شباب الجامعة بمجتمعاتهم المحلية ، وبالمجتمع بوجه عام ، يمكن أن يمارسوا أثناء فترة دراستهم بعض الأنشطة التطوعية التي تحقق هذه الغاية ، مثل المشاركة في جمعيات محاربة التدخين ، محاربة المخدرات ، ونشر الوعي المروري بين المواطنين والمقيمين ، والمشاركة في حراسة التجمعات السكنية والتجارية خلال العطلة الصيفية ، والمشاركة في محاضرات التوعية ضد الجريمة وتوزيع النشرات والملصقات والمطويات الخاصة بهذه التوعية على المواطنين . ويمكن أن تكون نتائج هذه الممارسة واحدة من الأسس التي تراعي عند تقويمهم خلال فترة حصولهم على درجاتهم العلمية . وينجح هذا الأسلوب في الربط بين شباب الجامعة وبين المجتمع حينما يتم الاقتناع بالقيام به على أسس تطوعي بتدعيم من وسائل الإعلام الجامعي ووسائل الإعلام العام والأجهزة الأمنية[1] .

لذا على الجامعات والمؤسسات التعليمية بوجه عام أن تواجه مهمة رئيسة تتلخص في العمل على مساعدة الشباب على اكتشاف دورهم الاجتماعية في الحاضر والمستقبل ، وتهيئتهم لهذه المهام على أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية. وعلى كل من يتصدون للتوجيه العلمي والاجتماعي للشباب ، سواء كانوا أستاذة أو أخصائيين اجتماعيين أن يقدموا هذه الأسس للمدرسة والقدرة الواعية التي ترتكز على فهم علمي دقيق لأهداف مجتمعاتهم وإدراك واع لقيمه الإيجابية ، وأن يركزوا بوجه خاص على الجوانب الإيجابية العقلانية ، ومن أبرز هذه القيم قيم البحث العلمي الدقيق المتفهم لأوضاع المجتمع وأهدافه .

[1] - د. احمد بن عبد الكريم غنوم، مرجع سابق ، ص9و10 .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

ويجب على الجامعات العمل على وجود دراسات علمية تدمج خطوات التعليم في اتجاه قيم الوعي الأمني ومن خلالها يمكن الوقوف على أبعاد المشكلات الأمنية ، وأنجح الظروف لإصلاحها وفق معايير تربوية حديثة[1] .

يرى بعض المفكرين أنه يجب على المؤسسات التعليمية أن تعلم الطالب كيفية الاستفادة من وقت الفراغ وتتحمل مهمة كبيرة في هذا الأمر ، بل هناك من يرى ذلك من أهداف التعليم الأساسية ؛ حيث أن من أهداف التعليم تنمية الاتجاهات التي مكن لها أن تتيح للفرد استخدام وقت فراغه بذكاء . كما أن وظيفة المؤسسات التعليمية يجب إلا تقتصر على تنمية المعرفة بل يجب أن تهتم إلى جانب ذلك بتنمية القدرات والمهارات للاستفادة منها في استثمار وقت الفراغ ، ويتأتى ذلك بتوعية الطالب بأهمية وقت الفراغ ، وتعريفهم بميولهم بعد اكتشافها وتنميتها مع توفير الإمكانات المناسبة لاستغلال وقت فراغهم بما يفيدهم وينفعهم .

ويعد النشاط الطلابي (خارج قاعات المدرسة) أهم الحقول التي ينبغي الاهتمام بها لملء فراغ الطلاب ، حيث أن المدارس فد تكون تغطيتها شاملة لكل الأماكن والأحياء ، كما يتوافر في المدارس أساتذة قادرين على التوجيه والمتابعة بشكل يفوق الأندية الرياضية[2] .

وأخلص من ذلك إنه على الرغم من تعدد أنواع المؤسسات الاجتماعية ومهما بذلت مؤسسات المجتمع المدني من جهد ، إلا إن واقع التعليم في ظل الظروف والمتغيرات المعاصرة يحتاج إلى مراجعة سريعة حتى يتلاءم مع هذه المتغيرات

[1] - د. بركة بن زامل الحوشان ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة ، بكلية الملك فهد الأمنية ، الرياض ، 1425 هـ ، ص11.

[2] - حامد عبد المقصود عبد الهادي ، مثال الشباب والتنمية ، مجلة الفيصل ، العدد 11 ، ص43و46 .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

، ونجاحه من ثورة الاتصالات ، والثورة التكنولوجية والتقنية ، ومن المفيد جداً أن تراجع الغايات والأهداف وفق إستراتيجية شاملة .

3- دور المسجد في مكافحة الجريمة :

من المعروف أن مؤسسات المجتمع المدني تستمد مادتها من المجتمع الذي توجد فيه إذ إنها رهينة المجتمع مع الإنسان منذ أن يولد وحتى يموت ، لذلك فقد كان من أهم وظائفها إعداد الإنسان للحياة ، والعمل على تحقيق تفاعله وتكيفه المطلوب مع مجتمعه الذي يعيش فيه فيؤثر فيه ويتأثر به .

كما تعمل تلك المؤسسات على تحقيق انسجامه المطلوب مع ما يحيط به من كائنات ومكونات ، وذلك من خلال توليها مهمة تربية الإنسان وتكيفه مع مجتمعه ، وتنمية وعيه الإيجابي ، وإعداده للحياة فيها ، وتعد المؤسسات الاجتماعية بمثابة الأوساط او التنظيمات التي تسعى المجتمعات لإيجادها تبعاً لظروف المكان والزمان، حتى تنقل من خلالها ثقافاتها ، وتطور حضارتها وتحقق أهدافها وغايتها التربوية[1] .

ومعنى هذا أن تربية الإنسان ووقايته من الانحراف نحو الجريمة لا يمكن أن تتم إلا من خلال بعض مؤسسات المجتمع المدني المختلفة ونظراً لكثرة هذه المؤسسات وتنوعها واختلاف إشكالها وأنماطها ، فقد عرف المجتمع عبر تاريخه الطويل عدداً من المؤسسات الاجتماعية التي كانت نتاجاً طبيعياً للعديد من المطالب والتحديات والتغيرات الحضارية التي طرأت بين حين وآخر على العالم ومن ثمة في العالم العربي حيث نعيش , بل إن كل مؤسسة من تلك المؤسسات التي عرفت إنما أنشأت استجابة لحاجة وظروف اجتماعية معينة ، وبما أن موضوع البحث يتعلق بدور وإسهام مؤسسات

[1] - عمر بن حزام بن قرملة ، مرجع سابق ، ص168.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

المجتمع المدني في الوقاية أو الحد من الجريمة ، ومثل ما تم بحثه سابقاً عن دور الأسرة ودور مؤسسات التعليم حول الحد من الجريمة ، سوق نتناول دور المسجد وأهميته في الحد من الجريمة[1] .

بذلك يعد المسجد من أبرز وأهم المؤسسات الاجتماعية التربوية التي ارتبطت بالتربية الإسلامية ارتباطاً وثيقاً نظراً لعدد من العوامل التي أدت في مجموعها إلى ذلك الارتباط والتلازم .

تعد المساجد في الإسلام مؤسسة اجتماعية بجانب كونها مؤسسات دينية ، لتقديم خدمات اجتماعية متعددة ، أن المسجد في الإسلام دعامة قوية من أهم الدعائم التي قام عليها المجتمع الإسلامي .

وفي العصر الحالي نجد أن المساجد تعقد فيها حلقات لتحفيظ القرآن الكريم ، وصرف المساعدات وتلقي حلقات التعليم وفتوى المسلمين في أمور دينهم ، وغير ذلك من أنواع الرعاية الاجتماعية التي تديرها جمعيات أهلية ، وبالتالي يتضح بأن المسجد يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في منع الجريمة والحد منها[2] .

وبذلك يمكن القول أن المسجد في الإسلام يُعد جامعاً وجامعة ، ومركزاً لنشر الوعي في المجتمع ، ومكان لاجتماع المسلمين ، ولم شملهم وتوحيد صفهم ، وهو بذلك أفضل مكان ، وأطهر بقعة ، وأقدس مما أن تم فيه تربية الإنسان المسلم وتنشئته ، ليكون فرداً صالحاً في مجتمع صالح[3] .

---

[1] - د. صالح بن علي أبو عراد، مقدمة في التربية الإسلامية ، الرياض ، دار الصولتيه للتربية ، 1424 هـ ، ص5.

[2] - د. منصور بن عبدالرحمن بن عسكر ، دور المؤسسات الاجتماعية في التبصير عن الجرائم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ص6.

[3] - د. صالح بن علي عراد، مرجع سابق ، ص8 .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

والحكمة أن المسجد بوثقة لا بد منها ، لتنصهر فيها النفوس ، وتتجرد من علائق الدنيا وفوارق الرتب والمناصب ، وحواجز الكبير والأنانيات ، ولا بد أن تلقي أحكام الشريعة الإسلامية ، بما فيها من واجبات ومحرمات وإداب ، من المسلم الذي رباه المسجد هذه التربية ، صدى تجاوب وإذعان فيشعر بمعاني الأخوة راسخة بينه وبين سائر المسلمين على اختلاف منازلهم . فالتعليم في المسجد له سمة فريدة ، وخاصة مميزة عن التعليم في أي مكان أخر ، فالفرق بين التعليم في المسجد والتعليم في غيره من وجوه منها ، التعليم في المسجد يكتنفه جو عبادي ، وأشمل حيث يدخل من شاء من العلماء المؤهلين ليعلم ،كما يدخل من شاء من المتعلمين أو المستمعين ، فيستفيد في المسجد جمع غفير ، العالم والمتعلم والمستمع[1] .

منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والمسجد كان هو الموجه لحياة المسلمين ، فكان هو المدرسة والجامعة ، وكان المنارة التي يسترشد بها المسلمين في حياتهم ، ومنه يستمدون مقومات دينهم ، ومعرفة أصوله ومبادئه .

وإذا كنا لا نستطيع العيش دون غذاء كذلك لا نحي بلا أمن ، ومن هنا يأتي الدور الذي يلعبه المسجد لتحقيق ما نحن بحاجة إليه ، فيقدم لنا الغذاء الروحي ، وتنعم بالحياة في جو من الأمن الفردي والجماعي .

فالمصلون يشكلون شريحة اجتماعية واحدة لها تأثيرها الكبير على الاتجاه العام في المجتمع ، ويلعبون دوراً في إصلاح العلاقات الأسرية ، وإزالة الخلافات بين بعض من يستهلكون أوقات رجال الأمن ، ويمكن كذلك بما لهم من تأثير فعال منع الجرائم والمنكرات والإخلال بالأمن .

[1] - د. صالح بن غانم السدلان ، المسجد ودورة في التربية والتوجيه ، ط1 ، 1994م ، ص7 – 15.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

فالمساجد انطلاقا من هذا الدور هي صمام أمان للمجتمع ، ولا تستقيم حياة مجتمع دون توفر الأمن لأفراده وجماعاته[1] .

وتنص الاستراتيجيات العربية لمكافحة الجريمة والإرهاب في البند الأول/أ/4 على تضمين السياسة الوطنية في كل دوله تدابير للوقاية من خطر الجريمة والإرهاب من بينها قيام المساجد بتوضيح الصورة الحقيقة للإسلام ، ولا شك أن الدين الإسلامي هو الأساس في توجيه الناس إلى الخير وحمايتهم من الشر المتمثل في الجماعات الإرهابية التي تبذل جهدها لإقناع البسطاء بتسترها الكاذب وراء الدين .

والمساجد تقوم بدور مهم في مكافحة الجريمة من خلال الإفتاء والوعظ والإرشاد والدعوة على الفقه ومعرفة حكم الشرع من أدلة تفصيلية بصرف النظر عن مدى ارتباطه بحادثه أو واقعه ، فهي تربط الفقه في الواقع ، والفقه والإفتاء يعبران عن حاله اجتهاده[2] .

والمسجد مأرز الإيمان ، ومشبع النور والتقى ، ومنارة الأمن والسلام ، ومركز التنظيم الإسلامي ، ودورة في حياة المجتمع واضح لا يخفى ، وراسخ لا ينسى ، فهو الدعامة الأولى والمهمة ، والركيزة الهامة لتحقيق الأمن الاجتماعي ومحاربة الجريمة بشتى أنواعها ، وفيه تعميق الوحدة ونبذ الفرقه، وتغذية الأمة بالتوجيه الروحي والفكري .

ولئن كانت تلك المعاني ثابتة لمن تأمل رسالة المسجد إلا إنها لن تكون ذات أثر فاعل إن لم يعن إمامه وخطيبه بإبراز المعاني ، وإظهار القيم السامية لدور المسجد المؤثرة في حياة الفرد والمجتمع .

[1] - د. عبدالرحمن جيرة ، دور المسجد في تحقيق مفهوم الأمن الاجتماعي بحث مقدم لندوة المجتمع والأمن المنعقد بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض ، 1425 هـ ، ص60.

[2] - د. علي جمعة ، الحكم الشرعي عند الأصوليين ، القاهرة ، دار الحديث ، 1993 ، ص118.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

فالمسجد يتردد عليه كل يوم إعداد كبيرة لتأدية الصلوات ، وتزداد هذه الأعداد والجموع بصلاة الجمعة ، وتتباين إفهام المصلين ، وتفاوت ثقافتهم ، لذلك فهم يحتاجون إلى التذكير والتنبيه والإرشاد والتوجيه ، ومعالجة مشكلات المجتمع ، والإسهام في إصلاح الحياة العامة .

وأن خطيب المسجد وإمامه اشد فاعلية ، وأكثر وقعاً في نفوس المصليين من أي وسيلة أخرى من الوسائل التي تحدثنا عنها أنفاً ، فخطيب المسجد يستطيع أن يقتلع جذور الشر في نفس المجرم ويبعث في نفسه خشية الله تعالى ، وحب الحق ، وقبول العدل ، وإصلاح الضمائر ، وأيقاض العواطف النبيلة في نفوس الأمة .

ولا يمكن أن ينجح الخطيب في أداء مهمته على الوجه المطلوب ، إلا إذا استطاع الأخذ بألباب سامعيه ، واستدراجه اللبق لإفهامهم بالأسلوب البليغ ، والكلمة الطيبة الساحرة ، والحجة الظاهرة ، والصوت العذب ، والخطبة الباهرة ، والإثارة والتشويق والشعور بالوجدان[1] .

ولكي تكون المساجد مراكز للإشعاع الديني والثقافي والحضاري يجب تزويدها بالأئمة المؤهلين شرعياً وعلمياً وخلقياً لإلقاء خطب الجمعة والدروس الدينية .

والمساجد مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تدعو لتوحيد الصف العربي الإسلامي اقتصادياً وسياسياً وتوحيد الجهود ونبذ الجريمة بكافة إشكالها ، من أجل مجابهة الأعداء واستعادة الأمجاد . فدور المسجد كبير في الوقاية من الجرائم بمختلف أنواعها متى كان القائمون عليه مسلمين برسالته الدينية والدنيوية .

[1] - عبدالكريم بن صنيان العمري ، الدور الأمني للمسجد ، بحث مقدم لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية ، الرياض ، 1425هـ ، ص4 – 5.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

لذا أصبحت مسؤولية المساجد مضاعفة تجاه توجيه المجتمع وبخاصة الشباب لإبعادهم عن الانحراف والجرائم وذلك بأتباع أفضل الوسائل والأساليب من خطب ،ودروس ومواعظ وندوات وغيرها[1] .

إن على الخطيب مسؤولية كبرى في توعية الناس بالضوابط الأمنية المحكمة التي قررها التشريع الإسلامي لحفظ المجتمع من الجريمة ، ووقايتها من الانحراف ، ومحاربة الأعمال الإرهابية ، والتصرفات الشاذة التي تسعى إلى الخروج على النظام العام ، والإخلال بالأمن ، وسفك الدماء ، وسلب الأموال ، وتدمير الممتلكات ، وإثارة الفتن ، وتفريق جماعة المسلمين ، والعبث بأمن المجتمع واستقراره ، وإن كل مخالفة لما جاء في أحكام الشريعة الإسلامية ، يعتبر تعدياً وتصرفاً مقتبساً ، وانتهاكاً صارخاً لقدسيتها ، يستوجب العقوبة الحاسمة التي قررتها ، حتى تستأصل من المجتمع دواعي الإجرام ، ومسببات الفتنة ، وبواعث القلق ويعيش الجميع في ظل الإسلام في أمن وأمان ، واستقرار وراحة واطمئنان[2] .

ولم يكن دور المسجد ليقتصر على التعليم والإرشاد ، فكثيراً من انطلقت الجيوش الإسلامية من المسجد ، وأدت المساجد دورها القيادي في مواجهة الطامعين في بلاد المسلمين. فلم يكن المسجد عبر التاريخ الإسلامي دار للعبادة فحسب بل مركزاً للإعداد النفسي والجسدي ، وتحول إلى محرك اجتماعي وسياسي لا يمس عواطف الجماهير فحسب بل يتعدى ذلك إلى تلمس المشكلات المعاصرة وانطلقت منه الحضارة الإسلامية ، وما كان العالم ليكون على ما هو عليه الآن لولا دور المسجد .

[1] - د. محمد فتحي عيد ، دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الجريمة والأرهاب ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص152.

[2] - د. عبدالكريم صنيتان العمري ، الدور الأمني للمسجد ، مرجع سابق ، ص10.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

وللمسجد دوراً بارزاً في أيام الحروب والدفاع عن الوطن ، فالخطابة في الحروب تؤثر تأثيرا إيجابياً في شحذ النفوس وتقوية العزائم ، ولهذا غيرت الحروب الصليبية نمط خطب الدواوين فترة من الزمن ، ولكن سرعان ما عادت إلى سابق عهدها عندما جاء المماليك والعثمانيين ، وضعف اللسان العربي ، ودخل إلى العربية كثير من الألفاظ الأجنبية ،وعند بداية الاحتلال الانجليزي لمصر عام 1882م ، تنبه المواطنين إلى أهمية المساجد ، كأداة للإصلاح وتنمية الشعور القومي ، ومنهم عبدالله النديم الذي قام بتدريب تلاميذه على الخطابة ، وعلمهم كيف يخطبون في المحافل ، ويقول بأن من أسباب غفلة الشرق ضعف الخطابة فيه ، وكتب مقال بعنوان "ألسن الخطباء تحيي وتميت" وطالب أن تكتب خطب المساجد بشكل يجعلها تعالج شؤون الحياة ، وتشرح الحاضر وتبين الأخطار المحيطة .

ودور المسجد يشكل المصل الواقي من الأفكار المنحرفة وإلى تدفع الشباب إلى الإجرام ،والمسجد في الوقت الحالي من أهم الأسلحة التي نمتلكها[1] .

4– دور وسائل الأعلام في الوقاية من الجريمة :

نعيش في هذه الآونة عصراً صار الأعلام فيه ضرورة من ضروريات الحياة ، وهذا مردة الثورة الإعلامية الكبيرة التي أثرت على المجتمع بشكل كبير وفرضت أنماطاً جديدة من السلوكيات على الأفراد لم تكن مصورة من قبل ، الأمر الذي زاد من تعقد الحياة وتنوع العلاقات بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية الأمر الذي يستدعي إعلاماً أمنياً يواكب تطورات العصر ومستجداته ، وحتى تساهم وسائل الأعلام بصفة عامه والإعلام الأمني بصفة خاصة في العمل على الحد

[1] - د. عبدالرحمن جيرة ، دور المسجد الأمني ، بحث مقدم لندوة المجمع الأمني ، كلية الملك فهد ، الرياض ، 1425 هـ ، ص8

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

من الجريمة والوقاية منها ، عليها أن تقوم بواجباتها في التنشئة الاجتماعية السوية الهادفة للأفراد المجتمع ، وتنشر الوعي الأمني بين الجماهير والعمل على التصدي لثقافة الجريمة في المجتمع[1] .

ولكي نتعرف على الحجم الذي يلعبه الأعلام في هذا الدور ، وكيف يستمده للحد من ظاهرة الأجرام لا بد أن تعرف ما هو الإعلام وما هي قوة تأثيره في مجمل حياة البشرية .

الأعلام تعبير موضوعي لعقلية الجماهير ولروحه وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه ، وهو ليس تعبير ذاتياً عن شخصية رجل الأعلام وإنما يقوم على الحقائق ويهدف إلى التأثير على موقف الكائن الإنساني ودافعه على التصرف على نحو معين .

والإعلام يسعى إلى ايقاض الوعي باستمرار من خلال تزويد المجتمع بالأخبار والحقائق والمعاملات وما يدور من أهداف ووقائع[2] .

أن حملات الأعلام تؤدي دوراً مهما في إيصال الرسالة الإعلامية لجمهور المشاهدين ، من خلال عمليات التأثير التي تتراوح شدتها وتأثرها حسب تكرار إذاعة الحملات ، واختيار الأوقات الملائمة لذلك ، وتحقيق الوقت الكافي لوصول الرسالة بوضوح لجهور المشاهدين ، والعناية بمضامين الحملات ، واستخدام وسائل عرض متميزة ، وبالتالي ترسيخ القناعات بأهمية المواد الإعلامية المطروحة[3] .

[1] - بن عودة محمد ، دور الإعلام في الوقاية من الجريمة ، 512 ، المركز الجامعي خميس مليان ، ص1.

[2] - حمزة محمد الغنيمات ، دراسة بحثية "دور الإعلام في الحد من ظاهرة الجريمة" ، 2009م ، مركز النور الدراسات ، ص1.

[3] - خالد الجايري ، الإعلام والأمن شريكان في مكافحة الإرهاب والجريمة ، صحيفة عكاض العدد 3770 بتاريخ 13 أكتوبر 2011.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

والأعلام لا يقوم بهذا الدور الأساسي العام إلا بشروط أهمها[1] :-

- أن يكون للمشترطين عليه من موقع مسؤولياتهم الجسيمة اطلاع واسع ودقيق عما يستمد من جرائم وأحداث ، وحدة إعلامية في عرض ملما من أخطار ، وما تخلقه من وخيم العواقب والآثار .

- أن يكون له حس مهني مرهف ، وثقافه إنسانية مرتبطة بميدانه الإعلامي ، وقدرة على توظيف حسه وثقافته بالوسائل الفنية والحفظ العلمية للبحث عن العوامل الدافعة إلى كل نوع من أنواع الجرائم لمعالجة القضية الأساس ، وقيادة اتجاه التغير على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع ، واستخدام طرق التعبير بشكل أوسع لنقل الأفكار والمعلومات عن طريق المحاضرات والمناقشات العامة والمؤتمرات ، وافتتاح المجال للجمهور ليعبر كل في نطاق اختصاصه عن رآيه الخاص وانطباعاته الشخصية ، واقترح الحلول التي يراها مجدية .

إن الطفره في وسائل الاتصال أصبحت تؤثر تأثيراً بالغ الخطورة على السلوكيات وعلى الجريمة ، وعالميتها وتشعب نتائجها على الأمن والاستقرار المجتمعي ، ومما تنقله وسائل الإعلام من ثقافات ومعاجم تتعارض وطبيعة وثقافة لمجتمعات العربية ، بهذا يكون لها من الأثار السلبية الكثير ، وهذا يتطلب متابعة أمنية مجتمعية إعلامية واعية يقظة ، لمواجهة المستجدات المؤثرة على السلوك والرأي العام ، ويجب التصدي لكل ما يعكر صفو الأمن والاستقرار[2] .

والأمن لا يقل أهمية عن الإعلام فهو من الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع ،فقد اتسع تأثير الإعلام ليشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والبيئية والثقافية والوطنية .

[1] - د. التهامي فقرة بحث بعنوان دور الأعلام في مكافحة الجريمة وكيفية التنسيق مع الوسائل الأخرى ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ص23.

[2] - د. علي بن فايز الجحني ، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ، الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1421 هـ ، ص216.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

ويلعب الأعلام الأمني دوراً مهماً في مجال الأمن وتقريب المسافات ما بين الإعلام والأمن وإيصال المعلومة الأمنية وتزويد المتلقي بالمعارف الأمنية ، وإلى ذلك ينتج الإعلام الأمني المعرفة التامة بالقضايا الأمنية ، بعيدا عن حجب المعلومات وإخفائها ، ويقوم بالدور التوعوي ويقدم النصح والإرشاد فيما يتعلق بالأرواح وممتلكات العامة والخاصة ، وكل ما من شأنه أن يجنب المواطن في الوقوع بالجريمة ، والترهيب من عواقب ارتكابها على الفرد والمجتمع[1] .

إن الإستراتيجية الأمنية الحديثة لا تكتفي بيان أهمية الجريمة والمنحرفين الذين يعبثون في الأرض فساداً ويروعون الناس ويخيفونهم. إنما أصبحت تأخذ منحى وبعداً أخر يشمل على الدراسة والتحليل لكافة المتغيرات المحليه والإقليمية والعالمية وآثارها على مستقبل الأمن والتحرك لمواجهة ذلك من أجل مواجهة تلك التغيرات لتقليص سلبياتها سواء كانت ثقافية أو اجتماعي أو نفسية ، كما تشمل الإستراتيجية الحديثة على تطوير القطاعات الخدمية في مواجهة تهديد تلك المخاطر وتهيئة المجتمع والرأي العام للمساهمة في المواجهة[2] .

هذا ولكون الجريمة بشتى أشكالها في تزايد مستمر ، مما يستدعي مضاعفة الجهود الإعلامية ، ومن ذلك الاهتمام بالإعلام الأمني العربي لكي يكون أهلاً للوفاء بالآمال المعقودة عليه في المشاركة الفاعلة في جهود الوقاية من الجريمة والانحراف بها ، ومن ثم تكريس الحياة الأمنية المستقرة للمواطن العربي خاصة في هذه الحقبة من الزمن المتسارع نحو التكنولوجيا[3] .

---

[1] - د. وجدي حلمي عبد الظاهر ، دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ص3.

[2] - عمر بن حزام بن قرملة ، مرجع سابق ، ص222.

[3] - الإستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة ، مكتبة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

والرأي العام هو الرأي السائد بين أغلب طبقات المجتمع الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحترم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح الأغلبيه، وهذه محصلة تفاعل بين مقومات البناء الاجتماعي ومؤسساته المدنية أو مجموع الوحدات التي لا تعيش منعزلة عن بعضها البعض ، بل تندمج وترتبط فيها بروابط فعالة تؤثر كل واحدة منها في الأخرى ، ومن أهم هذه المؤسسات والتي سبق وأن تحدثنا عنها الأسرة ، حيث يتلقى الفرد مبادئه وقيمة ، ثم المدرسة وتقوم بدور في التعليم والتأهيل والمؤسسات الدينية والإعلامية تعتبر عن الدعامات الأساسية في تكوين الاتجاهات والتعبير عنها فضلاً عن تشكيل أبعاد ظاهرة لرأي العام من أهمها :-

1- البعد التاريخي .

2- البعد الاجتماعي .

3- البعد الاقتصادي .

4- البعد السياسي والسيكولوجي .

والحق أن ايجابيات الإعلام والإعلام الأمني في دعم وتعزيز مسيرة الأمن والاستقرار كثيرة شريطة توفير الإمكانيات والكوادر المؤهلة[1] ، من خلال ذلك يمكن أن يسهم في انجاز ما يلي :-

1- يسمح الإعلام الأمني بانسياب وتدفق المعلومات الصحيحة للرأي العام والمجتمع وأجهزة الإعلام الأخرى .

2- اطلاع المجتمع على حجم المخاطر التي تطرحها التحديات ومدى الآثار التي تولدها .

[1] - د. علي بن فايز الجحني ، مرجع سابق ، ص31.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

3- تقديم صورة كاملة عن حالة الأمن والمجهود المبذول وحركة الجريمة داخل المجتمع وهذا حق للمواطن لمعرفة ما يدور حوله .

4- رصد الظواهر الإجرامية والأنشطة المدمرة وتحليل مدلولاته ، ومكافحتها .

5- قياس الرأي العام تجاه شتى القضايا المطروحة واتخاذ التدابير اللازمة بين رجال الأمن وبين المجتمع ومؤسساته المدنية .

6- ينتج مكافحة الجريمة والأجهزة التقنية المستخدمة في كشف الجرائم .

7- توضيح الأنظمة والقوانين واللوائح ، والحقوق والواجبات وتعريف الجميع بحقوقهم وواجباتهم .

8- ومن خلال الإعلام الأمني يمكن تعميق علاقة المجتمع بالسلطة المشاركة في الأحداث .

9- توعية المجتمع وتنمية قدراته على توقع الأحداث الإجرامية والتصدي لها .

10- يقتصر المجتمع بالوقاية من الجرائم التي تقع نتيجة الإهمال والتهاون .

11- التقليل قدر الإمكان من نشر الجرائم أو الأخبار ذات الأثر السلبي .

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن هذه النقاط وغيرها يجب أن تحكمها ضوابط المصلحة المبنيه على إستراتيجية واضحة الأهداف ، والمقومات ، والوسائل ، والآليات ، لكل مجتمع خصوصيته وخصوصية الحياة الأمنية فيه ، وخصوصية المواضع والأحداث والمصادر ، والجمهور المتلقي للرسالة الإعلامية .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

وبالنهاية فأنه مما لا شك فيه أن هناك إيجابيات وسلبيات لكل عمل، والعمل الأمني على وجه الخصوص يحتل قدراً من المخاطرة وعلى قدر كفاءة العنصر الأمني والإعلامي ومؤسسات المجتمع المدني معاً

الخاتمة

يتضح مما سبق أن دور المجتمع المدني يمكن أن يسهم بنصيب وافر في الوقاية من الجريمة من خلال تحصين أفراد المجتمع من السلوك الإجرامي ، ودعوتهم للتعاون مع رجال الأمن لمكافحة الجريمة والحد من أثارها على الفرد والمجتمع .

إن مؤسسات المجتمع المدني أذا تقوم بهذا الدور المهم والمطلوب خاصة في هذا الوقت الحرج الذي تعاني منه الدول العربية ، والمسؤولية الملقاه على عاتق هذه المؤسسات إضافة إلى الجانب الرسمي "الحكومة" ممثلة بالأمن العام والشرطة .

إن هذا الدور المهم في منع أو الحد من مكافحة الجريمة بشتى طرقها وأوصافها ، وذلك من خلال الأسرة كوحدة أولية للضبط الاجتماعي والمؤسسات التربوية كالمدرسة ودورها في توعية النشء وغرس القيم والانتماء والولاء ومحاربة الانحراف إضافة إلى دور المؤسسات ذات النفع العام والأندية ، بنشر التوعية الأمنية وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات العلمية .

وأيضاً للمؤسسات الدينية وبخاصة المسجد له دور فاعل في مجال مكافحة الجريمة وبيان أثارها الخطرة وإضافة إلى الدور التي تقوم به المؤسسات الإعلامية والإعلام الأمني في أبراز خطورة هذه الظاهر والحد منها .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

وبالتالي يكون الأمن ضرورياً للفرد والأسرة والمجتمع على حداً سواء وبشكل لا يمكن الفصل بينهم ، كما لا يمكن أن يشعر الإنسان بالأمن والطمأنينة في مجتمع يسوده الفوضى والجريمة ، وذلك أن أمن المجتمع مرتبط بأمن الفرد ، وهذا يفرض على الجميع تحمل المسؤولية تجاه أم المجتمع وبالتالي أمن الدولة .

وفي ضوء ما تقدم عن أهمية المشاركة المجتمعية في مجال الوقايه من الجريمه أشير إلى بعض التوصيات التي تهدف إلى تكثيف التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني :

التوصيات:

1- ضرورة العمل على تعميق وترسيخ وتطبيق مفهوم "الأمن مسؤولية الجميع" من خلال التعاون والتنسيق المستمر بين أجهزة الشرطة وجميع مؤسسات المجتمع المدني ، وذلك للعمل على مواجهة التغييرات التي حدثت بالمجتمع وأدت إلى بروز العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث الجرائم وبالتالي المساس بأمن الفرد والمجتمع وإعاقة التنمية .

2- تفعيل دور الجمعيات الأهلية التي ترعى أسر المسجونين أثناء فترة قضاء العقوبة وكذلك رعاية المسجونين بعض انقضاء العقوبة ومحاولة توفير العناية والرعاية الاجتماعية ، ومحاولة توفير فرص العمل لهم حتى يعود مواطنين صالحين .

3- وضع برامج خاصة ضمن مناهج الدراسة التعليمية المختلفة عن أساليب الحد والوقاية من الجريمة .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

4- إنشاء جمعيات ومنظمات مدنية للتعاون مع الأجهزة الأمنية في مجالات تبصير المجتمع بالدور المطلوب منه لمكافحة الجريمة .

5- تحديد الأدوار التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بها بشكل كامل في إطار إستراتيجية قومية متكاملة .

6- تستلزم فاعلية المواجهة والتوسع في إنشاء منظمات غير حكومية في مجال مكافحة الجريمة من أجل التصدي لكل حالة من الحالات التي تنتهك فيها الحقوق والحريات ، وأن يتم تنظيم التعاون فيما بينها وبين هذه المنظمات والحكومات بما يكفل توحيد المفاهيم الخاصة بأساليب المواجهة .

يستوجب على كافة الدول والحكومات أن تتعاون معاً في مواجهة هذه الشبكات والجماعات والتنظيمات والتي تحاول استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في تهديد الأفراد والأسر والمجتمعات وزعزعة استقرارها ، ولكي يتم مواجهة ذلك لابد من التساند على كافة المستويات ، وتمثل مؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها دوراً حيوياً وهاماً في توعية وتوجيه وتعليم الشباب وكافة فئات المجتمع إلى عدم إساءة استخدام التكنولوجيا وتقنيات المعلومات ، ولكي يتم تفعيل هذا الدور لابد من العلم على ثلاث مستويات هامة في كافة المجتمعات ، المستوى الأول المستوى الفردي وذلك لتوعية وتوجيه الأفراد بالأخطار والعقوبات الجنائية والمرئية التي تنتج من سوء استخدام التكنولوجيا في الأضرار بممتلكات الغير هذا في الدنيا بالإضافة إلى عقاب الله في الأخرة ويتم ذلك من خلال المحاضرات والندوات الدينية والثقافية والعلمية بالمؤسسات والجهات المختلفة لمستخدمي التكنولوجيا ، كما يتم التعامل على المستوى الثاني وهو مستوى الجماعات والأسرة حيث تشكل دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية وتعديل السلوكيات والقيم والاتجاهات ومحاربة الجريمه بشتى انواعها ، والتعامل الثالث يتم من خلال المستوى المؤسسي والذي تشكل فيه المؤسسات الدينية مثل المسجد ودور

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

العبادة والمدارس والجامعات دوراً هاماً في توجيه وتعليم الشباب المحافظة على التكنولوجيا لدورها في تقدم وازدهار المجتمع وإشباع احتياجات أفراده وكذلك محاربة الجريمه والحد منها، وأؤكد هنا أنه إذا قامت تلك المؤسسات بجهد مخلص ومنظم ، وتخطيط علمي ، وتنسيق للجهود ، وتوظيف للإمكانات المتاحة ، ووضع الخطط التي توفر الاستراتيجيات التي تساهم في تثقيف المواطنين ضد الجريمه ، فإن هذه الإستراتيجيات سوف تتمكن من إقامة مجتمع نظيف خالي من الجرائم، وبناء إنسان سليم العقل يعرف كيفيه التعامل لتفادي الجريمه والانحراف، تعريف الافراد بحقوقهم وواجباتهم وأن يكونو حريص على عليها ، وتعريفهم بحقوق الآخرين ، لخلق جيل قادر ومتفان في أداء واجباته.

المراجع

المؤلفات العامة :

1-صالح بن غانم السدلان ، المسجد ودورة في التربية والتوجيه ، ط1 ، 1994م .

2-علي جمعة ، الحكم الشرعي عن الأصولين ، القاهرة ، دار الحديث ، 1991م.

3-علي بن فايز الحجني ، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة ، الرياض ، مركز الدراسات والبحوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1421 هـ .

4-صالح علي عراد ،مقدمه في التربيه الاسلاميه ، دار الصولتيه للتربيه ، الرياض ،1424.

5-سعيد سعد واخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحده العربيه، 1997،بيروت.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

6-سامية احمد جابر ، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث النظريهوالتطبيق ، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1983.

7-علي محمد جعفر ، مكافحة الجريمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 1998.

8-سونيا هانت و جنيفر هيلتز ، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية، ترجمة د. قيس ألنوري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.

9-عمر التوني الشيباني، دور التربية في بناء الفرد والمجتمع، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس ،1992.

10- إبراهيم نافع ، كابوس الإرهاب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1998.

11- محمد احمد كريم بحوث ودراسات في التربية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جده ، 1424. محمد نيازي

12-حتاتة ، حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، مطبعة كلية الشرطة ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، الجزء الأول 1995م .

الأبحاث العلمية :

1- صالح بن علي أبو عراد ، مقدمه في التربية الإسلامية ، الرياض ، دار الصولتية للتربية ، 1424 هـ .

2- د. منصور بن عبدا لرحمن عسكر ، دور المؤسسات الاجتماعية في التعبير عن الجرائم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

3- عبد الرحمن صيده ، دور المسجد في تحقيق مفهوم الأمن الاجتماعي ، بحث مقدم لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية ، الرياض ، 1425 هـ .

4- عبدا لكريم بن جنيتان العمري ، الدور الأمني للمسجد ، بحث مقدم لندوة والمجتمع والأمن المنعقد بكلية الملك فهد الأمنية ، الرياض 1425 هـ .

5- محمد الفتيحات ، دراسة لبحثه "دور الإعلام في الحد من ظاهرة الجريمة" 2009 ، مركز النور للدراسات .

6- التهامي نقرة ، بحث بعنوان دور الإعلام في مكافحة الجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

7- وجدي حلمي عبد الظاهر ، دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية ، جامعة أم القرى ، السعودية .

8- احمد إبراهيم مصطفى سليمان ، دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمه ، مركز الاعلام الأمني ، كلية شرطه الشارقة.

9- المحامي محمد ناجي علاوة، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة ، جامعه صنعاء ، اليمن.

10- إبراهيم عبد الرحمن الحيدر، ورقة عمل مقدمه لندوة المجتمع المدني بكلية الملك فهد الأمنية، 1425هـ.

11- إبراهيم الصرايره، أمن المجتمع مسئوليه مشتركه بين المواطن والأجهزة الأمنية، محاضرات الموسم الثقافي ، جامعة مؤتة، الأردن 2003.

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

12- نبيل محمد الحقاق، الشفافية التنظيمية ، 2006، منصور الجميري، دروس حول المفاهيم الأساسية، الموقع الالكتروني www.voborg/arabic/lessons/assn15,htm .

13- موقع الكتروني www.albagh.com/moson/fonon/2b0055a.3

14- عبد الله حمودي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي ، دار توبقال ، الدار البيضاء المغرب ، 1998.

15- موقع الكتروني www.annabaa.org/nbanews

16- سيك ايديكر ، ورقة بحثية مقدمة للحلقة العلمية "منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن الشامل " ، الادارة العامة للأمن القومي ، المغرب ، خلال الفترة 28 – 2011/11/30م

17- باسم زيتون ، دور المجتمع في منع الجريمة ، مجلة كلية الشرطة ، العدد (14061) ، تاريخ 2014/11/17 ، سوريا .

18- احمد بن عبد الكريم عتوم ، بحث عن الدور التربوي للمؤسسات الاجتماعية في تحقيق مفهوم الشرطة المجتمعية ، جامعة الملك خالد ، كلية التربية .

19- صالح بن إبراهيم ، الصنيع المواطن رجل الأمن الأول لتحقيق مفهوم الشرطة المختصة، بحث مقدم لندوة مسؤولية الجميع في دورته السنوية الأولى ، الرياض 2008 .

20- حسن أبو عزة ، الأسرة السعيدة في رحاب الإسلام ، الرياض ، عالم الكتب ، 1417 هـ ، ص56.

21- عبد الله ناجح علوان ، تربية الأولاد في الإسلام ، الجزء الثاني ، مصر ، دار السلام 1414 هـ

Global Proceedings Repository

American Research Foundation

ISSN 2476-017X

Available online at http://proceedings.sriweb.org

شبكة المؤتمرات العربية

http://arab.kmshare.net/

رسائل جامعية :

1- عمر بن حزام بن قرملة ، رسالة ماجستير ، دور مؤسسات المجتمع المدني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعوديه ، 2008

2- خالد جاسم إبراهيم الحوسني ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2013.

الصحف :

1- خالد الجابري ، الإعلام والأمن شريكان في مكافحة الإرهاب والجريمة ، صحيفة عكاض ، العدد 3770 ، تاريخ 13 أكتوبر 2011م .

2- محمد عبد الجبار الشيوط، تفعيل المجتمع المدني قي إطار المشروع الحضاري الإسلامي، المنبر الدولي للحوار الإسلامي، 2004، صحيفة الصباح، العدد 272.